

المالك حتى ارتك الزرع فهو للفاسد وللمالك ان يزرع
 بنقصان ارضه كذا ان وسيل صط عن غصبها وزرع فيها
 قطناً فاشرا الارض ربهما وزرع شيئا اخر هل يضمن ربهما
 للفاسد شيئا اجاب لا يضمن ان فعل ما لو يزرع الي الحاكم
 لعلمه ومن زرع ارض غيره بلا امره يجب الثلث او السرج
 علي ما هو عرف تلك القرية وفيه رواية كتاب المزارعة
 اجاب علي السعدي وسيل شي در دهمي بمه دوست
 كم غله بكار بذر خصه ميني سنة بك جهار يك بز هند
 كيسي بز وجه تعدي كشت غله واجب شود يا في اجاب
 شود فقط زرع الاكار سنين بعد صفي مدة المزارعة جواب
 الكتاب استلا يكون مزارعة فالزرع كله للكار وعليه تصدق
 ما فضل من بذره واجر مثل عمله وهكذا كما عرفوا يعتون بخاري
 وقيل يكون مزارعة وقبل لو كانت الارض معدة للمزارعة
 بان كان ربهما لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة فذلك علي
 المزارعة فلهما حصته علي ما هو عرف اهل تلك القرية
 لكن انما يجمل علي هذا لو لم يعمل وقت المزارعة انه زرعهما
 غضبا صريحا او دلالة او علي تاويل فان من اجرا رضى غيره
 بلدا انه ولم يجز ربهما وقد زرعهما المستاجر فالزرع كله
 للمستاجر لا علي المزارعة وان كانت الارض معدة للمزارعة
 الا في الوقت يجب فيه الحصة والاصر باي جهة زرعهما او سكنها
 اعدت للمزارعة اولا وعليه هذا الاستقر فتوي عامة المتأخرين
 يقول الحقير مس في فصل سايل الوقت نقلنا عن لفظه انه يعني
 بزمان المنافع في الوقت وسال اليتيم والمعد للعلمه انتهى
 فليتاسل فيما هو الصواب صلتك سترها مع زرع لم يدرك
 ثم تقاسمها فالزرع للشرعي اذا العقود وعليه التفصيل
 لا علي الجب فلا يبر العزم علي الجب مثل شي لم ارض

فتلا

فتلا لعموم معينين هر كم اين سال در بين زمين جيري بكار
 ويتم بنم غله سرا بود زعيم ادرا فرزهها العوم بذرهم
 فرب الارض ياخذ النصف اولا اجاب في قيل له لو لم تصم
 هذه للمزارعة شرع غلة زيمي واجب شود يا في اجاب
 شود جون هر وجه اجارة كشته باشدة غصب ارضا
 وزرعها ونبت فللمالك ان يامر الفاسد بعلمه فلو اجب
 فللمالك فلعلمه فان لم يحضر المالك حتى ارتك الزرع فهو
 للفاسد وللمالك يضمن نقصان ارضه من زرعهما بخير ان
 يجبر بالعلم ان انت صفت بذر ارضه برافذرا اخر شمير اقصار
 ستملكا جز الاول فلو شامضه برامد وراق الحال يعني
 تقوم الارض بذرة وغيره بذرة فيضمن الفضل ويصير البر
 ملكا للمثاني ولو شامضه حتى يميز البر من الشمير فيومر بقلم
 الشمير ولو لم يفعل شيامن ذلك حتى استحصده فالبر للمالك
 والشمير للمالك ولو شامضها ربهما حين زرعهما الثاني فنبت
 فالزرع كله لرب الارض وعليه الشمير لصاحبه يقول الحقير
 الظاهر ان المراد من الشمير مثل اصل بذر الشمير لا الشمير
 الذي نبت كالما يعني وجهه قال وكذا لو غصب ارضا فزرعهما
 ثم زرع اخر فالزرع كله للمثاني ويضمن الاول مثل بذرة
 ونقصان الارض علي الاول فغصب ارضا فدفعها مزارعة
 فالزرع بين الراعي والمزارع فلو اجاز المالك قبل البناء
 جاز وله حصة الفاسد من الزرع والفاسد يتولي قبض
 ذلك ويضمن الزرع نقصان الارض الي وقت الاجارة
 ولو اجاز بعد ما نبت وصارت له قيمة فالزرع كله للفاسد
 ويتصدق بتميمه ما قبل الاجارة الي الاجارة بعد ما رفع
 من ذلك نقصان الارض الي وقت الاجارة وبعض سايل
 زرع ارض الغير ياتي في الاستفهام ويشرك في فصل الضمانات